



الجمهورية اليمنية  
اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات  
انتهاكات حقوق الإنسان

---

# الملخص التنفيذي

للتقرير الدوري العاشر عن أعمال اللجنة الوطنية  
للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن

للفترة من 2021/7/1م وحتى 2022/7/31م

2022

[www.nciye.org](http://www.nciye.org)

## الولاية والمرجعية

تم خلال النزول الإطلاع على الوضع غير الإنساني للغرف وأماكن نوم المحتجزين، واستلام كشوفات لعدد(362) محتجزاً في تلك الأقسام ، وفحص أوضاعهم القانونية وتلخيصها ورفع بها إلى النائب العام والسلطات القضائية، والاستماع لعينات عشوائية من النزلاء والمحتجزين.

قامت اللجنة بتاريخ 2022/3/7م بزيارة السجن المركزي بالمنصورة والذي يتواجد فيه (531) سجيناً ومحتجزاً، والاطلاع على أوضاعهم القانونية، والاستماع لمطالبهم المتعلقة بالحاكمة العادلة وسرعة البت في قضاياهم، وتوفير فرص التأهيل والتدريب.

بتاريخ 2022/2/13م، نفذت اللجنة زيارة ميدانية إلى سجن بير أحمد للاطلاع على وضع (212) محتجزاً وسجيناً، كما قامت اللجنة بإخطار السلطات القضائية لتحريك ملف عدد (31) محتجزاً توقف النظر في ملفاتهم من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة منذ عام ونصف، كما قامت بمعاينة قسم النساء في السجن المركزي ومركز احتجاز النساء في البحث الجنائي بعدن بالتزامن مع اليوم العالمي للمرأة (8 مارس)، في كل من سجن المنصورة، ومركز البحث الجنائي، والاطلاع على ظروف احتجازهن وأوضاعهن الصحية والنفسية، والجلوس مع عدد (50) سجيناً ومحتجزاً، وتوثيق مطالبهن المتمثلة في الحصول على المساعدة القضائية وسرعة البت في القضايا وزيادة عدد أيام الزيارات، وقد تم متابعة ملفات عدد من السجينات وتم الإفراج عنهن في وقت لاحق.

نفذت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير زيارة ميدانية إلى محافظة تعز تم فيها إجراء تحقيقات ميدانية، وتم أثناء النزول الى مديرية مقبنة الاستماع لعشرات الشهود على وقائع قتل وإصابة المدنيين بالقصف المدفعي والرصاص والألغام المضادة للأفراد، وتهجير 54 أسرة من قرى الكدما ، وقد قامالمحققون بالنزول الميداني إلى الأحياء السكنية في منطقة الكمب في مديرتي صالة والقاهرة، حيث تم التحقيق بأعمال القصف الذي طال عدداً من المنازل في مناطق الكمب والتشريفات وحي بازعة، وإصابة عدداً من المدنيين وتدمير منازلهم وممتلكاتهم، وكذلك الاستماع لشهود واقعة مقتل ثلاثة أطفال وإصابة آخر.

كما تمت زيارة السجن المركزي وسجن البحث الجنائي وسجن الشرطة العسكرية وسجن النساء ومقر الأمن السياسي والاطلاع على وضع السجناء والمحتجزين في سجن تعز المركزي، وفحص كشوفات عدد(782) سجيناً ومحتجزاً، واستلام نسخة منها، إضافة إلى استلام عدداً من مذكرات الشكاوى والمطالبات من

تستمد اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان (من هنا فصاعداً اللجنة) ولايتها للتحقيق في كافة ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب على جميع أراضي اليمن من جميع الأطراف من القرار الجمهوري رقم 140 لسنة 2012م، وتعديلاته اللاحقة، وتعتمد اللجنة في عملها على معايير التحقيق الدولية المعمول بها في اللجان المماثلة، ووفقاً للقوانين والتشريعات الوطنية. ويغطي هذا التقرير نتائج أعمال الرصد والتوثيق والتحقيق التي قامت بها اللجنة خلال الفترة الممتدة من 2021/7/1م إلى 2022/7/31م.

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير قامت اللجنة: بالرصد اليومي ، والأسبوعي، والشهري ،لوقائع انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها الضحايا في كافة المحافظات. وقد تمكنت اللجنة من رصد وتوثيق (3609) حالة ادعاء بالانتهاك في مختلف محافظات الجمهورية، سقط فيها عدد (5151) ضحية من الجنسين، كما استمعت اللجنة خلال عملية الرصد والتوثيق والتحقيق إلى ما يزيد عن (9897) شاهداً ومبلغاً، واطلعت على حوالي (9376) وثيقة، فضلاً عن مراجعة وتحليل المئات من الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو المتعلقة بالانتهاكات، والتي تم العمل عليها وحفظها ضمن قاعدة بيانات اللجنة.

وبذلك يكون قد بلغ إجمالي الانتهاكات التي قامت اللجنة برصدها وتوثيقها طوال الفترة الماضية من عملها وحتى تاريخ صدور التقرير عدد (23,332) واقعة انتهاك، سقط فيها أكثر من (40,000) ضحية.

نفذت اللجنة بتاريخ 2022/2/1م بمقرها في العاصمة المؤقتة عدن، لقاء موسعاً مع مدراء أقسام شرط عدن، شارك فيه عدد (20) رئيس قسم شرطة من كافة مديريات محافظة عدن، نوقش فيه تعزيز آليات المساءلة الداخلية للحد من انتهاكات حقوق الإنسان والحقوق التي يجب على منتسبي الشرطة حمايتها، وكذلك قامت اللجنة الوطنية بالنزول إلى السجن المركزي وسجن النساء ومراكز الاحتجاز التابعة لجميع المناطق الأمنية في العاصمة المؤقتة عدن.

وخلال الفترة -16 22 فبراير 2022م، قام فريق اللجنة بمعاينة مراكز الاحتجاز التابعة لجميع المناطق الأمنية في محافظة عدن، حيث شمل النزول معاينة عدد (13) قسم شرطة: منها شرطة دار سعد ، البريقة، المعلا، التواهي، كريتر، الشيخ عثمان، البساتين، خور مكسر، القلوعة، المنصورة، الشعب وبيير فضل،

كما تم التحقيق بقصف منازل عدد من المواطنين في مديرتي عسيلان وعين ومعاينة الأضرار الناجمة عن ذلك، وتدوين مطالبهم المتعلقة بالمحاسبة وجبر الضرر، وكذا التحقيق في عدد من وقائع زراعة الألغام والاعتقالات التعسفية.

وفي محافظة لحج نفذ فريق اللجنة خلال الفترة 20-26 يونيو 2022م ، نزولاً ميدانياً إلى بعض من عزل وقرى مديرية القبيطة بمحافظة لحج المحاذية لمحافظة تعز، والواقع أغلبها على حدود التماس بين القوات التابعة للحكومة الشرعية وقوات جماعة الحوثي، تم خلاله التحقيق الميداني المباشر في عدد من انتهاكات حقوق الإنسان التي شهدتها المديرية. وفي الفترة 10-11 يونيو 2022م ، قامت اللجنة بالتحقيق الميداني المباشر في عدد من شكاوى أهالي المحتجزين والسجناء في مديرية تبن بمحافظة لحج، وذلك من خلال تنفيذ زيارة ميدانية إلى كل من منشأة السجن المركزي ومركز الاحتجاز في البحث الجنائي وإدارة أمن المحافظة وإدارة أمن تبن، والاطلاع على ظروف الاحتجاز ومدى موائمتها مع المعايير الإنسانية والقانونية ، وكذلك زيارة سجن النساء ومركز الاحتجاز بإدارة أمن مديرية الحوطة بمحافظة لحج والاستماع إلى شكاوى (47) محتجزاً، ومطالباتهم بالإسراع في البت بقضاياهم، وتحسين ظروف احتجازهم وتوفير الأدوية والغذاء ومستلزمات النظافة.

إدارة السجن للتدخل لدى مصلحة السجون ومحافظ المحافظة لتسوية وضع السجناء ومعاينتهم وعدم قدرة الإدارة على توفير احتياجاتهم الأساسية و عددهم (980) سجيناً ومحتجزاً، كما تم الاستماع لعدد(15) سجيناً ومحتجزاً على ذمة قضايا مختلفة، وتم معاينة مقر الأمن السياسي والاطلاع على أوضاع المحتجزين فيه وعددهم (20) محتجزاً، بالإضافة الى ذلك قامت اللجنة بزيارة مركز احتجاز المعتقلين على ذمة مشاركتهم في نشاط مسلح ضد الدولة بهدف الاطلاع على وضعهم وعددهم (92) محتجزاً. زيارة عدد (4) مراكز احتجاز تابعة لأقسام الشرطة في مدينة تعز حيث (الباب الكبير وباب موسى و(26) سبتمبر والثورة)، والاطلاع على مدى تطبيق هذه الأقسام لحقوق الإنسان أثناء الاحتجاز. وكذلك زيارة سجن الشبكة في الشمايتين ومعاينة وضع عدد (140) محتجزاً وسجيناً بمبنى السجن المتهاك والمهدد بالسقوط، وظروف احتجازهم، وهو الأمر الذي ناقشته اللجنة لاحقاً مع رئيس الحكومة، واستدعت بشأنه رئيس مصلحة السجون.

كما نفذت اللجنة خلال الفترة من 12/2/ إلى 17/2/2022م ،نزولاً ميدانياً إلى محافظة مأرب، تم فيها إجراء عدد من التحقيقات الميدانية وزيارة مخيمات النازحين والاطلاع على أوضاعهم في مخيمات الرحمة والميل والوصل والتي تعرضت خلال العامين 2021-2022م، لعدد من عمليات الاستهداف المدفعي، وقد تم التحقيق في هذه الوقائع، وتم إجراء عدد من المقابلات مع النازحين، وتقييم الوضع الإنساني والاحتياجات الضرورية العاجلة للمخيمات والتي من أهمها المياه النظيفة والصرف الصحي، كما زيارة السجن المركزي وسجن البحث الجنائي والشرطة العسكرية وسجن النساء وفحص كشوفات عدد (300) سجيناً ومحتجزاً، بالإضافة إلى الاطلاع على وضع عدد (17) سجيناً ومحتجزاً في سجن النساء، والوقوف على احتياجات نزلاء هذه المنشآت وكذلك زيارة مركز احتجاز المعتقلين على ذمة مشاركتهم في نشاط مسلح ضد الدولة والذي يضم (74) محتجزاً. النزول إلى مديرية حريب وفحص عدد من بقايا المقذوفات، والاستماع للضحايا المتضررين، والتحقيق في عدد من وقائع استهداف المدنيين وزراعة الألغام.

كما تم النزول الميداني الى محافظة شبوة وزيارة السجن المركزي وسجن البحث الجنائي ،وتقييم مدى مطابقة ظروف الاحتجاز في هذه المراكز للمعايير الدولية، ومدى مناسبة بقاء (210) محتجزاً وسجيناً متورطين في قضايا جنائية مختلفة.

## نتائج التحقيقات التي أجرتها اللجنة:

### استهداف المدنيين

المسؤولية لقوات الجيش الوطني التابع للحكومة الشرعية عن واقعتين.

### القتل خارج إطار القانون

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت اللجنة برصد عدد (97) حالة ادعاء بالقتل خارج إطار القانون قامت بها الأطراف في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية، وثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (42) حالة، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن (23) حالة.

### الاعتقال والاختفاء القسري

تمكنت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير من رصد وتوثيق عدد (859) حالة ادعاء بالاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، قامت بها مختلف الأطراف في جميع مناطق الجمهورية اليمنية، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن عدد (665) حالة انتهاك، فيما ثبتت مسؤولية القوات الحكومية والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن عدد (166) حالة.

### التعذيب وسوء المعاملة

خلال الفترة التي يغطيها التحقيق قامت اللجنة برصد حوالي (25) حالة ادعاء بالتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة قامت بها مختلف الأطراف في عدد من مناطق الجمهورية اليمنية. وقد حققت اللجنة في جميعها، وقد ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (20) حالة، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن عدد (5) حالات.

### تفجير المنازل

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت اللجنة برصد والتحقيق في عدد (36) حالة ادعاء بتفجير المنازل، ويجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من الانتهاكات تنفرد به جماعة الحوثي فقط.

### الاعتداء على حرية الرأي والتعبير

انتهت اللجنة من التحقيق في عدد (18) حالة اعتداء على حرية الرأي والتعبير، قامت بها مختلف الأطراف في عدد من مناطق الجمهورية اليمنية، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (13) حالة، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن عدد (5) حالات.

### وقائع قصف الطائرات الأمريكية بدون طيار (الدرونز)

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تم رصد واقعتين ادعاء بانتهاك تتعلق بقيام ما يسمى بالطائرات الأمريكية بدون طيار، باستهداف مدنيين، تم توثيقها وجمع المعلومات بشأنها،

بلغ إجمالي الحالات التي تم رصدها والتحقيق فيها من قبل اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير عدد (905) واقعة قتل وإصابة لمدنيين، سقط فيها (432) قتيلاً منهم (32) امرأة و(72) طفلاً، و(861) جريحاً منهم (194) طفلاً و(105) امرأة، وتوزعت المسؤولية بين أطراف النزاع المسلح وفقاً للآتي:

- عدد (240) قتيلاً و(655) جريحاً و(861) امرأة و(72) طفلاً و(105) امرأة، وتوزعت المسؤولية بين أطراف النزاع المسلح وفقاً للآتي:
- عدد (151) قتيلاً و(134) جريحاً و(861) امرأة و(72) طفلاً و(105) امرأة، وتوزعت المسؤولية بين أطراف النزاع المسلح وفقاً للآتي:

### تجنيد الأطفال

رصدت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير (114) حالة ادعاء تجنيد أطفال ما دون سن (18) عاماً، منها عدد (106) واقعة تقع المسؤولية فيها على جماعة الحوثي، وعدد (8) واقعة تقع المسؤولية فيها على الحكومة والجهات المحسوبة عليها.

### زراعة الألغام الفردية

رصدت اللجنة (171) حالة زراعة ألغام مضادة للأفراد، نتج عنها سقوط (62) قتيلاً، بينهم امرأتان و8 أطفال، إضافة إلى سقوط (176) جريحاً من بينهم 6 نساء و(39) طفلاً وجميع هذه الحالات انفردت بها جماعة الحوثي.

### الاعتداء على الأعيان الثقافية والتاريخية والدينية

قامت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير برصد وتوثيق عدد (21) حالة ادعاء بالاعتداء والإضرار بأعيان وممتلكات ثقافية وتاريخية في عدد من المناطق منها الحديدية وتعز والمحويت، تم التحقيق فيها جميعاً، منها (20) واقعة ثبتت المسؤولية فيها على جماعة الحوثي، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش الوطني التابع للحكومة عن واقعة واحدة.

### استهداف الأعيان الطبية

قامت اللجنة بالرصد والتوثيق في عدد (17) حالة إدعاء باستهداف الأعيان، والطواقم الطبية في عدد من المناطق، تم التحقيق فيها جميعاً، منها (13) واقعة ثبتت المسؤولية فيها على جماعة الحوثي، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش الوطني التابع للحكومة الشرعية عن (4) وقائع.

### التهجير القسري

قامت اللجنة بالرصد والتوثيق في عدد (112) حالة إدعاء بالترحيل القسري، في عدد من المناطق، تم التحقيق فيها جميعاً، منها (97) واقعة ثبتت المسؤولية فيها على جماعة الحوثي، فيما ثبتت

والتحقيق فيها من قبل اللجنة، حيث تشير الإحصاءات إلى سقوط ثمانية ضحايا، جميعهم من المدنيين، بينهم طفل وامرأتين.

## التحديات والصعوبات

استمرار الحرب الأهلية في اليمن منذ قرابة ثمان سنوات واتساع دائرتها في الفترة الأخيرة وما نجم عنها من أعمال عسكرية وزيادة في عدد الانتهاكات المختلفة.

تكرار مخالفة أطراف النزاع لالتزاماتهم المتعلقة بتطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني الخاصة بالتمييز، والتناسب أثناء تنفيذ الهجمات العسكرية، وارتكابها للانتهاكات خطيرة بحق الأشخاص والأعيان المحمية.

عدم تعاون بعض أطراف النزاع مع اللجنة الوطنية للتحقيق مما أدى لاكتفاء اللجنة بالاعتماد على الراصدين والباحثين الميدانيين التابعين لها، وكذلك تأخر بعض الأطراف في الرد على الاستفسارات الموجهة من اللجنة بشأن الادعاءات بالانتهاكات المنسوبة إليها.

صعوبة الحصول على بعض الوثائق والمحررات الطبية والجنائية والكشوفات الرسمية الخاصة بالضحايا بسبب توقف عمل الكثير من المؤسسات الرسمية، وخاصة في مناطق النزاع المسلح. الجهد المضاعف الذي تتطلبه عملية التحقيق في الانتهاكات القائمة على أساس النوع الاجتماعي، خصوصاً العنف الجنسي ضد الإناث، وإحجام الكثير من الضحايا عن التبليغ عنها، إضافة إلى صعوبة رصد الانتهاكات المتعلقة بالأمراض، وسوء التغذية، والأوبئة.

النزوح الكثير والمتكرر لعدد من الضحايا وأسرهم وانتقال الشهود بسبب استمرار الحرب، الأمر الذي يؤدي إلى عدم التمكن من استكمال ملفات بعض الوقائع.

صعوبة التنقل في المناطق الخطرة خصوصاً المزروعة بالألغام وتردي خدمات الاتصالات والكهرباء الذي صعب من تواصل الباحثين وإرسال المعلومات من قبلهم.



**الجمهورية اليمنية**  
اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات  
انتهاكات حقوق الإنسان

---

آلية وطنية للرصد والتحقيق في ادعاءات إنتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على أراضي الجمهورية اليمنية من قبل جميع الأطراف, أنشئت بموجب القرار الجمهوري رقم (140) لسنة 2012م وتعديلاته, واستنادا الى نصوص المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وقرار مجلس الأمن رقم "2051" لسنة 2012م والقرار رقم "2140" لسنة 2014م وقرارات مجلس حقوق الانسان ذات الصلة.